الأمم المتحدة S/2016/225

مجلس الأمن

Distr.: General
8 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وطلب إليَّ أن أقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بخمسة وأربعين يوماً على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي جرت في الفترة الممتدة منذ صدور تقريري المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/667) حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٦، ويعرض بإجمال الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة وفق ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥). وترد في المرفق الأول بهذا التقرير معلومات مُحدّثة عن خطة تعزيز أنشطة البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – لقد هيمن على الفترة المشمولة بالتقرير الغموض السياسي الذي نجم عن إجراء انتخابات عامة للرئاسة، ولشغل ٢٠ مقعدا في مجلس النواب، و ١١٩ مقعدا في مجلس الشيوخ، و ١٤٠ إدارة بلدية، و ٥٧٠ مجلسا وجمعية عامة للمقاطعات البلدية. وعقب إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس، أُجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية وجولة واحدة من الانتخابات البلدية. ولكن جولة التصويت الثالثة التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر قد أرجئت مرارا، ولم يبت في موعد إجرائها بعد.

٣ – وفي إطار التحضير للانتخابات التي أُجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نفذ المجلس الانتخابي المؤقت سلسلة من التدابير التصحيحية الرامية إلى معالجة الدروس المستفادة

090316 090316 16-03381 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من التصويت الذي أُجري في ٩ آب/أغسطس. وإضافة إلى التدابير التقنية، قرر المجلس الانتخابي المؤقت إسقاط أهلية المرشحين الذين ادُّعي أنهم كانوا متورطين في أعمال عنف واضطرابات، وتنظيم إعادة للتصويت في جميع الدوائر التي يقل فيها كشوف الأصوات أُعيدت عن ٧٠ في المائة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت إرجاء الانتخابات المحلية، ابتداء من الجولة الثانية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر حتى الجولة الانتخابية الأخيرة.

٤ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت الانتخابات في بيئة هادئة عموما، حيث أُبلغ عن إدلاء ما نسبته ٢٦,٦ في المائة من الناخبين بأصواتهم ووقوع حوادث طفيفة. وشارك ما مجموعه ٥٢ مرشحا في الانتخابات الرئاسية و ١٩٦ في التشريعية وما يزيد على ٠٠٠ ٧ مرشح على مستوى البلديات. وإضافة إلى نشر ٢٩٧ ٤٣ مراقبا معتمدا على الصعيد الوطني، أصدرت ٠٦٨ ٩١٧ بطاقة لمراقبي الاقتراع من الأحزاب لرصد الأنشطة الانتخابية في مراكز الاقتراع البالغ عددها ٧٢٥ ١٣ مركزا في البلد. وأدى اليمين ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ العشرين و ٩٢ عضوا من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١١٩. ولاحظت بعثات المراقبة الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، تحسينات تقنية هامة مقارنة بالجولة الأولى. ومع ذلك، فقد أخذت في الظهور بُعيد التصويت ادعاءات بانتشار الغش على نطاق واسع. وأدت ادعاءات لاحقة ضد مسؤولين عن الانتخابات إلى صدور طلبات من مرشحي المعارضة وأفرقة المراقبة الوطنية من أجل التحقق من الأصوات.

٥ - وردا على التماس قدمته مجموعة من مرشحي المعارضة للرئاسة، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تعيين لجنة خاصة لاستعراض ١٦٢ شكوى تتعلق بالتصويت الذي جرى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ورأت اللجنة الخاصة أن ١١٦ من الشكاوى المقدمة غير مقبولة ونظرت في الشكاوى المتبقية وعددها ٤٣، مما أدى إلى تأخّر نشر النتائج الأولية حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وقد وضعت النتائج النهائية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية جوفينيل موئيس (الحزب الهايتي تيت كاليه) في المرتبة الأولى بعدد ٩٩٢ ٥١١ صوتا (٣٢,٨١ في المائة) يليه جود سيليستان (الرابطة البديلة من أجل التقدم والتحرّر في هايتي) بعدد ٣٩٠ ٣٩٤ صوتا (٢٥,٢٧ في المائة). واحتل المرتبة الثالثة جان شارل موئيس (حزب بتي ديسالين) حيث حصل على ٦٤٦ ٢٢٢ صوتا (١٤,٢٧ في المائة)، وجاءت ماريز نارسيس (حزب فانمي لافالاس) في المرتبة الرابعة بحصولها على ٠٤٩ ١١٠ صوتا (٧,٠٥ في المائة).

٧ - ورغم استمرار الاحتجاجات الصاخبة من جانب مجموعة مرشحي المعارضة الرئاسيين الثمانية، بمن فيهم جود سيليستان، لم يقدم طعنا سوى مرشحين. وكشفت عملية البت في الشكاوى عن بعض المخالفات مما أدى إلى التوصية باستبعاد ٢٦ كشفا من كشوف الأصوات، وعن إلغاء الأصوات للمرشحين الذي حصلوا على أعلى الأصوات من كشوف الأصوات الـ ٥٢ المتبقية.

٨ - وقد نشرت النتائج النهائية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وتأكد إجراء الجولة الثانية بين المرشحين الأعلى مرتبة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت مجموعة مرشحي المعارضة الثمانية بيانا صحفيا ذكرت فيه أنه لا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية شفافة وحرة في ظل ولاية الرئيس مارتيلي، وأدت إلى قيام حملة سيليستان بمقاطعة الجولة الثانية. وفي تلك المرحلة، تزايدت الاعتراضات على العملية الانتخابية تدريجيا لتشمل أيضا، فضلا عن المعارضة، قطاعات هامة من المجتمع.

٩ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أنشأ الرئيس مارتيلي لجنة مستقلة لتقييم الانتخابات، كلفت بمراجعة إجراءات الانتخابات الرئاسية. وتضمن تقرير اللجنة المقدم في ٣ كانون الثاني/يناير توصيات، ولاحظت أن الانتخابات التي أُجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قد شابتها مخالفات استفاد منها عدة مرشحين. كما خلص التقرير إلى أن المجلس الانتخابي المؤقت قد فقد مصداقيته. وشملت التوصيات التقنية، التي نفذها المجلس الانتخابي المؤقت بعد ذلك، تدابير ترمي إلى تحسين الشفافية. وفي غضون ذلك، قام المجلس الانتخابي المؤقت، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، بإرجاء الجولة الانتخابية الثالثة التي كان مقررا إجراؤها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وحُدّد في نهاية المطاف موعد جديد للانتخابات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٠ - وأعلنت النتائج التشريعية النهائية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفاز ما يزيد على ١٨ حزبا سياسيا بمقاعد في البرلمان. وفي حين أن حزب الرئيس مارتيلي المنتهية ولايته، وحزب تيت كالي الهايتي قد فازا بأكبر عدد من المقاعد، ولكنه أقل بكثير من الحصول على الأغلبية في أي من المجلسين. وأحرز نتائج جيدة أيضا حزب الحقيقة السياسي، وهو حزب الرئيس السابق رينيه غارسيا بريفال، حيث فاز بعدد كبير من المقاعد في كلا المجلسين. ولم تُنتخب أي امرأة في أي من المجلسين، على الرغم من وجود شرط دستوري يقضي بتخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة. وأدى النواب المنتخبون حديثا اليمين في ١٠ كانون الثاني/يناير، ثم أدى أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبون حديثا اليمين في ١١ كانون الثاني/يناير. وانتخب كلا المجلسين قيادتيهما، حيث انتخب شولزر شانسي

رئيسا لمجلس النواب وجوسليرمي بريفير رئيسا لمجلس الشيوخ. وأدى جميع البرلمانيين المنتخبين اليمين الدستورية، في خضم نقد من الأحزاب السياسية المعارضة.

١١ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قبل يومين من الانتخابات التي كانت قد أُرجئت حتى ٢٤ كانون الثاني/يناير، أوقف المجلس الانتخابي المؤقت الإجراءات الانتخابية إلى أجل غير مسمى، بحجة الشواغل الأمنية، عقب تزايد عدد الهجمات ضد المرافق الانتخابية والتهديدات الموجهة ضد موظفي الانتخابات. وبعد التأجيل، استقال أربعة مستشارين آخرين من المجلس الانتخابي المؤقت، بمن فيهم رئيس المجلس بيير لويس أوبونت، حيث لم يبق سوى ثلاثة مستشارين من أصل تسعة، مما جعل المجلس غير فعال. كما جعل الإرجاء من المستحيل انتخاب رئيس الدولة الجديد قبل نهاية الولاية الدستورية، المقررة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦.

١٢ - وتلت ذلك فترة حوار بين مختلف أصحاب المصلحة، تُوِّجت بتوقيع اتفاق بين الرئيس مارتيلي ورئيسي المجلسين التشريعيين في ٥ شباط/فبراير. ومكّن الاتفاق الرئيس مارتيلي من ترك المنصب في ٧ شباط/فبراير على النحو المقرّر في الدستور، ودعا الجمعية الوطنية إلى القيام، في تصويت غير مباشر، بانتخاب رئيس مؤقت لمدة لا تتجاوز ١٢٠ يوما؛ على أن يعين الرئيس المؤقت بعد ذلك رئيس وزراء ومجلس وزراء جديدين، وينشط المجلس الانتخابي المؤقت ويستكمل الجولة الانتخابية الثالثة المقرر إجراؤها في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ حتى يتسنى تنصيب رئيس جديد للجمهورية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

١٣ - وفي ١٤ شباط/فبراير، انتخبت الجمعية الوطنية رئيس مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية جوسليرمي بريفار رئيسا مؤقتا للجمهورية، حيث حصل على ٧٧ صوتا برلمانيا مقابل ٣٤ صوتا حصل عليها إدغار لبلان الرئيس السابق لمجلس الشيوخ، في جولتين من التصويت. ونظم في اليوم التالي حفل رسمي في القصر الوطني. وفي ٢٧ شباط/فبراير، نُصّب فريتز ألفونس جان كرئيس وزراء معين.

١٤ - وطوال العملية الانتخابية، تولى المجلس الانتخابي المؤقت قيادة تنظيم الانتخابات وإدارتها، مع القيام تدريجيا بتحسين الجوانب التشغيلية والتقنية بناء على الدروس المستفادة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة وشركاء دوليون آخرون الدعم التقني واللوجستي في جملة أمور، منها تحسين تدريب موظفي الانتخابات على مسائل شملت مركز جدولة الأصوات وتوسيع نطاق حملات التوعية وتنظيم أنشطة التثقيف المدني، وإنتاج مواد مرجعية للشرطة الوطنية وموظفي مراكز

الاقتراع والقضاة بشأن الانتهاكات الانتخابية. كما قدمت المساعدة إلى المجلس الانتخابي المؤقت لضمان تسليم المواد الانتخابية واستردادها في الوقت المناسب.

١٥ - ووفرت حكومة هايتي النصيب الأكبر من الاحتياجات المالية لتنظيم الانتخابات. فمن خلال الإسهام بمبلغ ٢٣ مليون دولار تقريبا - أي ٣٦ في المائة من المبلغ الذي حشد والبالغ ٦٤ مليون دولار، لا تزال الحكومة هي أكبر الجهات المانحة لصندوق التبرعات الانتخابية المشترك الذي يديره البرنامج الإنمائي. كما خصصت مبلغ ٣ ملايين دولار للشرطة الوطنية، في كل جولة، ووفرت أموال للتكاليف التشغيلية للمجلس الانتخابي. وسيؤدي إرجاء الجولة الأخيرة من الانتخابات إلى تكاليف إضافية تقدر بمبلغ ٩ ملايين دولار للدعم التشغيلي واللوجستي المقدم من خلال البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع، بحسب القرارات التي سيتخذها مجلس انتخابي جديد.

ثالثا - التطورات الأمنية

١٦ - لا تزال البيئة الأمنية متأثرة بالعملية الانتخابية. وفي حين أن الانتخابات التي أجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قد كانت سلمية نسبيا، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الاحتجاجات، بعضها مصحوب بالعنف. وبصفة عامة، فقد ظل الإجرام بنفس المستويات التي كان عليها في فترتي الإبلاغ المشمولتين في تقريري السابقين، بما في ذلك في المقاطعات التي انسحبت القوات العسكرية منها في عام ٢٠١٥.

١٧ - وأبلغ عن عدد أقل من الحوادث الأمنية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بانتخابات ٩ آب/أغسطس؛ ووقع ٣٣ حادثا متصلا بالانتخابات، حيث استُهدفت مراكز تصويت تتركز بصورة رئيسية في الجنوب الشرقي والشمال والجنوب، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة بـ ٢٠٢ من الحوادث المتصلة بالانتخابات في ٩ آب/أغسطس أبلغ عنها على الصعيد الوطني. وانخفضت نسبة إغلاق مراكز التصويت التي بلغت ١٣ في المائة في انتخابات ٩ آب/أغسطس، عقب مسائل ذات صلة بالأمن، إلى ٢ في المائة لانتخابات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات، في حين أنه أبلغ عن ما مجموعه ٧ حالات وفاة تتصل بانتخابات ٩ آب/أغسطس. وقد وفر الأمن للانتخابات التي أُجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أساسا الشرطة الهايتية الوطنية الموجودة في جميع المقاطعات العشر، حيث نشرت ٧ ٣٨٧ فردا. ومثّل ذلك زيادة قدرها ١٠ في المائة مقارنة بانتخابات ٩ آب/أغسطس. وأتاحت زيادة نشر القوات زيادة إبراز وجود الشرطة ودورها الوقائي، مما أسفر عن عدد أكبر نسبيا من الاعتقالات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (٢٤٨) مقارنة بالجولة

السابقة (١٣٢). ودُعيت قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة للبعثة مرتين لدعم الشرطة الوطنية.

١٨ - وأُبلغ عن ذروة في العنف في الأيام المحيطة بتوقيع الاتفاق السياسي في ٥ شباط/فبراير. وبعد أن طافت مجموعة من الأفراد المسلحين المرتبطين بالقوات المسلحة السابقة في بورت - أو - برانس في ٥ شباط/فبراير، قتل رجل واحد يرتدي زيا عسكريا في مواجهة مع المتظاهرين. وفي ٦ شباط/فبراير، أبلغ عن عدة هجمات في المقاطعة الغربية على منطقة سوق رئيسية في بورت - أو - برانس، ومركز للشرطة في أركاهاي، وعلى حافلة وفرعين مصرفيين في كاباري. وفي ٧ شباط/فبراير، اندلعت مواجهات مسلحة بين عصابات متنافسة في سيتي سولاي (المقاطعة الغربية)، وأُبلغ عن مظاهرات عنيفة في بورت - أو - برانس (المقاطعة الغربية) عقب اختتام دورة الجمعية الوطنية. وقد تمكن أفراد من العنصر العسكري والشرطة التابعين للبعثة، كانوا قد نقلوا استباقيا إلى العاصمة من مناطق أخرى لتوفير قدرة ردع إضافية مرئية للشرطة الوطنية، من السيطرة على الاحتجاجات. وتم انتخاب الرئيس المؤقت في ١٤ شباط/فبراير دون ورود تقارير عن حوادث كبرى.

١٩ - وأظهرت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٦، وقوع ما مجموعه ٥٦٧ جريمة قتل تم الإبلاغ عنها. وعلى سبيل المقارنة، فقد سجل ما مجموعه ٤٨٦ حالة قتل، في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ و ٥٣٨ حالة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥. ولا يزال ما يقرب من ٨٣ في المائة من جرائم القتل البالغ عددها ٥٦٧ هذه يتركز في منطقة العاصمة بورت - أو - برانس، وأبلغ عن أن ما يقرب من نصفها ذو صلة بالعصابات. وسجل ما مجموعه ٤٤ حالة اختطاف، مقارنة بما عدده ٢٩ حالة في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ و ٢٩ حالة في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥. وبلغت حالات الاغتصاب المبلغ عنها ما مجموعه ٢١٨، مما يشير إلى استقرار أكبر بعد الحالات الـ ٢٢٣ التي أُبلغ عنها في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، والحالات الـ ٢٢٠ التي أُبلغ عنها في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥. وذكرت وزارة وضع المرأة وحقوق النساء أن العدد قد يكون أعلى بسبب النقص في الإبلاغ، وخاصة في سيتي سولاي (المقاطعة الغربية)، حيث تشير التقارير إلى أن العصابات هي التي ترتكب الجرائم بصورة رئيسية.

٢٠ - وبلغ عدد الاحتجاجات العامة ما مجموعه ٦٨٩، أبلغ عن ٢٧٥ منها، حيث انطوت على أعمال عنف شملت استخدام حواجز الطرق وتدمير الممتلكات والرشق بالحجارة والاعتداءات على أفراد الشرطة وعمليات إطلاق النار. وتشير هذه الأرقام إلى زيادة كبيرة من العدد البالغ ٣٩٩ حالة (منها ١٥١ حالة عنف) في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، وإلى زيادة أكبر من العدد البالغ ٢١٥ حالة (منها ١٠٤ حالات عنف)، خلال الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥، مما يعكس حالة عدم الاستقرار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا تزال مقاطعة الغرب هي الأكثر تضررا، حيث استأثرت بما نسبته ٥٢ في المائة (٣٦١) من الحوادث المسجلة البالغ عددها ٦٨٩ حادثا، تليها المقاطعة الشمالية بنسبة ٩ في المائة، والمقاطعة الجنوبية بنسبة ٨ في المائة. وكانت الاحتجاجات عموما محدودة النطاق؛ وقد شارك أقل من ٣٠٠ شخص في ما يقدر بـ ٨٤ في المائة (٥٧٦ حادثا) من الحوادث. وهناك ١١ في المائة (٧٥ حادثا) تراوح عدد المشاركين فيها من ٣٠٠ إلى ١ ٠٠٠ شخص في حين شارك في ٥ في المائة (٣٨ حادثا) ما يزيد على ١ ٠٠٠ متظاهر. وبلغ مجموع الاحتجاجات المرتبطة بالانتخابات ٣١٨ احتجاجا، مثلت ٤٦ في المائة من الاحتجاجات البالغ عددها ٦٨٩، حيث تجاوزت الاحتجاجات البالغ عددها ١٣٦ والتي أطلقت شرارتها المظالم الاجتماعية والاقتصادية.

٢١ - وقدم عنصر الشرطة في البعثة (انظر المرفق الثاني) المساعدة إلى الشرطة الوطنية في عمليات الحد من الجريمة وعند نقاط التفتيش بالمشاركة في ٢ ٣٧٢ نقطة تفتيش والقيام بـ ٣ ٢٥٤ دورية مشاة راجلة و ١٦ ١٧٦ دورية راكبة، وإجراء ٤٧ عملية مشتركة، كانت ٤١ منها في سيتي سولاي (المقاطعة الغربية). وقام حفظة السلام العسكريون (انظر المرفق الثالث) بـ ٣ ٨٩٢ عملية منها ٤٥٢ دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أجرى العنصر العسكري ١٨ عملية نشر لقوات رد سريع بقوام فصيلة في ١٤ مجتمعا محليا مختلفا في سبع مقاطعات، وذلك باستخدام العتاد الجوي للبعثة.

٢٢ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عثرت البعثة على اثنين من ضباط الشرطة التابعين لها مقتولين رميا بالرصاص في مكان إقامتهم في كاب هايسيان. ولا يزال التحقيق الذي تجريه الشرطة الوطنية، بمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية والبعثة، مستمرا.

رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٣ - تهدف أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعما لنظام العدالة وحقوق الإنسان إلى تعزيز قبول سيادة القانون وتعضيد المؤسسات والآليات

ذات الصلة. وقد انصب تركيز الدعم على مؤسسات معينة، بما في ذلك الشرطة، ومصلحة السجون، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحاكم، والمدعين العامين في المقاطعات الثلاث (الشمالية والجنوبية والغربية)، ومكاتب المساعدة القانونية، ومكتب أمين المظالم الوطني، والمفتشية العامة للشرطة الوطنية.

ألف – سيادة القانون

٢٤ – خلال العام الماضي من الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، أثبتت الشرطة الوطنية التزامها بالنهوض بقدراتها وإمكانية قيامها بذلك، ومن ثم زيادة توفير الأمن الكامل لشعب هايتي، وقد اتضح ذلك، ضمن جملة أمور، خلال الفترة الانتخابية وفي تحسين قدراتها على السيطرة على الحشود. وقامت حكومة هايتي، من خلال المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، بمواصلة تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية وأظهرت روحا قيادية في ضمان الاتساق في تقديم المساعدة الدولية. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، واصلت البعثة دعم تنفيذ أولويات خطة التنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، التي يُسترشد بها في تقدم مساعدة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وقد أُنجز ٦٠ في المائة من الخطة الخمسية، قبل موعد انتهائها بأقل من ١٠ أشهر، حيث أكملت ١٠ أنشطة، ووصل ٤٢ نشاطا إلى مرحلة متقدمة في التنفيذ، بينما يجري التحضير للانتقال إلى ١٨ نشاطا آخر في مراحل مبكرة من التنفيذ. وفي حين أُحرز تقدم ملموس، لا يزال يلزم إدخال مزيد من التحسينات، بما في ذلك في مجالات إجراءات التحقيقات الجنائية، ومراقبة الأسلحة النارية، والسياسات المؤسسية، واستخبارات الشرطة، واستخدام إجراءات القوة، وتنفيذ الميزانية، والتخطيط الاستراتيجي.

٢٥ – وانخفض مجموع قوام الشرطة انخفاضا طفيفا من ٩٠٠ ١١ ضابط حسبما ورد في تقريري السابق (S/2015/667) إلى ٧٢٨ ١١ ضابطا، بمن فيهم ٩٩٨ امرأة، مما نتج عنه نسبة عامة للشرطة مقابل السكان مقدارها ١,٠٧ لكل ألف مواطن. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى فصل ضباط واستقالة آخرين طوعا ومقتل ضباط أثناء الخدمة وخارجها. وبدأت أكاديمية الشرطة تدريب دفعتها السادسة والعشرين، بعدد يبلغ ٥٠٦ ١ طلاب (بمن فيهم ١٩٠ امرأة)، في خريف عام ٢٠١٥. وستدرب دفعة أخرى يبلغ عددها ٥٠٠ ١ مجند خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦. والهدف المتوخى هو الوصول إلى نحو ٠٠٠ ١٥ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦، أي بنسبة ١,٣٢ لكل ٠٠٠ ١ نسمة من السكان.

٢٦ – وتم تشييد أو إعادة تشييد ١٢ مرفقا أساسيا للشرطة، وتوفير نحو ٠٠٠ ١ جهاز لاسلكي يدوي للاتصالات و ١٦١ مركبة للشرطة الوطنية. وتلقت المفتشية العامة للشرطة الوطنية ٢٧٥ شكوى، وأجرت ٣٠٣ تحقيقات، وقدمت ٢٤٦ تقريرا تتضمن توصيات

بفرض جزاءات إلى المدير العام، مما أسفر عن طرد ٢٧ ضابط شرطة. وواصلت المفتشية العامة عقد اجتماعات داخلية ومؤتمرات صحفية شهرية من أجل تعزيز الوعي بعملها.

٢٧ - وبدعم من البعثة والجهات المانحة، جرى توسيع نطاق نهج الخفارة المجتمعية والتوعية الذي وُضع في كروا دي بوكيه للوصول إلى مناطق أخرى. وقد تلقى ما مجموعه ٥٧ من أفراد الشرطة الوطنية تدريبا أساسيا على مبادئ الخفارة المجتمعية. وبدأ العمل بالنموذج في مفوضية فورت الوطنية؛ وفي ديلما، درّبت البعثة ٨٨ من ضباط الشرطة الوطنية على الحد من الجريمة في المدارس العمومية. ولا يزال يتواصل إنشاء وحدة التحقيقات في العنف الجنسي والجنساني ضمن إطار المديرية المركزية للشرطة القضائية. وحتى الآن، أكمل ١٩ من محققي الشرطة المعنيين بالعنف الجنسي والجنساني تدريبا متخصصا، ومن المقرر تنظيم المزيد من التدريب في عام ٢٠١٦. وينتظر موافقة قيادة الشرطة الوطنية على إجراءات التشغيل الموحدة لهذه التحقيقات.

٢٨ - وواصلت البعثة، من خلال برنامجها للحد من العنف المجتمعي، العمل على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية الحضرية، ووزارات هايتية مختارة، وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي حيي مارتيسان وسيتي سولاي بمدينة بورت - أو - برانس، المتضررين خصوصا من عنف العصابات، تلقت ١ ٩١٩ من النساء المستضعفات فحوصا طبية مجانية ودعما نفسيا - اجتماعيا من خلال برامج الحد من العنف المجتمعي. وقد ووفق على تمويل قدره ٣ ملايين دولار لـ ١٩ مشروعا جديدا. وإضافة إلى ذلك، أطلقت ٧ مشاريع تبلغ قيمتها مليون دولار بالتعاون مع الشركاء، مستهدفة نحو ١٦ ٤٢٠ من المستفيدين المباشرين (منهم ٣٠ في المائة من النساء).

٢٩ - وقدمت البعثة دعما ماليا وتقنيا إلى مكاتب المساعدة القانونية في كاب - هايسيان، ولي كاي، التي تستهدف المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي. ونتيجة لذلك، فقد تم تجهيز ٩٨٠ قضية، حيث أغلق ٤٦ في المائة منها، مما أفضى إلى ٣٤٠ حالة إطلاق سراح. وفي بورت - أو - برانس، تعاملت المكاتب الخمسة التي تدعمها البعثة مع ٣ ٩٢٩ قضية، مما أفضى إلى إطلاق سراح ١ ٤٦٢ شخصا. ومع ذلك، ونظرا إلى استمرار ارتفاع عدد المعتقلين المحتجزين في السجون، لا يزال اكتظاظ السجون يعد تحديا خطيرا. وعقب تنظيم حلقات دراسية تدريبية بالاشتراك بين وزير الدولة لشؤون العدل والبعثة، نفذ نظام لعمل القضاة بناء على الطلب من أجل ضمان توافرهم باستمرار. وأتاح ذلك عقد جلسات محاكمة فورية، مما عجل بتجهيز الملفات الجنائية في بورت - أو - برانس، ولي كاي، وكاب - هايسيان.

٣٠ - وقد واصل كل من البعثة والشركاء الدوليين تقديم الدعم في مجال إصلاح القوانين، بوسائل منها تيسير وضع قانون الإجراءات الجنائية في صيغته النهائية. وكما حدث في صياغة قانون العقوبات، فقد دعمت الأمم المتحدة والشركاء الدوليون تنظيم ٤٨ حلقة عمل تشاورية بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية لفائدة الجهات الفاعلة في النظام القانوني ومؤسسات المجتمع المدني في كاب - هايسيان، وغوناييف، وبورت - أو - برانس، ولي كاي، وهينش. ولا يزال كل من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في انتظار أن يعتمدهما البرلمان.

٣١ - ومنذ صدور تقريري الأخير، شهد معدل الاحتجاز قبل المحاكمة انخفاضا طفيفا من ٧١,٥ في المائة إلى ٧١ في المائة. وأسدت البعثة المشورة إلى مديرية إدارة السجون بشأن مضمون سياسات الصحة في السجون التي من المتوقع أن تُدرج ضمن السياسات الوطنية العامة للرعاية الصحية. وتجسد خطة الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لتطوير خدمات السجون الوطنية، التي وضعت بالتشاور مع البعثة، التزام الحكومة بتعزيز إصلاح السجون. وأطلقت البعثة مبادرة لإعادة الإدماج الاجتماعي في سجن كاب - هايسيان وبرنامجا مدرسيا لفائدة الأحداث الجانحين في سجن النساء في بيتيونفيل ومركز إعادة تعليم القصر المخالفين للقانون. كما ساعدت البعثة مديرية إدارة السجون على وضع أدوات وتنظيم تدريب من أجل توحيد إدارة سجلات السجناء، وتيسير إمكانية حصول السلطات القضائية على بيانات السجناء، وتحسين الهياكل الأساسية للسجون في كاباريه، وفور ليبرتيه، وهينش، وبييتي - غواف، والعمل مع الشركاء على بناء أربعة سجون جديدة يمولها مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة. وقد اكتمل بناء أحد السجون الجديدة، في حين أن السجون الثلاثة المتبقية من المتوقع أن تكتمل في غضون الأشهر الستة المقبلة. غير أن ملاك موظفي السجون ما زال يعد مشكلة كبرى، حيث لا يوجد سوى ١ ٤٩٨ موظفا مقابل ١١ ٠٨١ نزيلا بالسجون.

باء - حقوق الإنسان

٣٢ - لا تزال حالة حقوق الإنسان للمحتجزين مدعاة للقلق الشديد لدى البعثة. ولا يتيح سوى ١٧ مرفقا من مرافق الاحتجاز الخاضعة لاختصاص إدارة السجون مساحة تزيد قليلا على متر واحد لكل محتجز، وذلك دون المعايير الدولية بقدر كبير؛ ويكتظ المحتجزون البالغ عددهم ٤ ٥٤٤ في السجون الوطنية بمعدل ثلاثة أشخاص لكل متر مربع واحد. وهذه الظروف، مع اقترانها بأن المحتجزين يقضون أكثر من ٢٣ ساعة في اليوم محبوسين في زنازينهم، تبلغ مستوى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، على نحو ما أشارت إليه اللجنة

المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي المقدم من هايتي بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/HTI/CO/1). وقد اعتُقل عدد كبير من هؤلاء المحتجزين بشكل غير قانوني، وتعرض الحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة لمعظم المحتجزين رهن المحاكمة للمساس به على نحو لا يمكن علاجه.

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالوحدات الخاصة لمكافحة الشغب والتدخلات التابعة للشرطة الوطنية. ويفيد تحقيق أجرته البعثة بأن القوة المفرطة والمبالغ فيها استخدمت في فترات متقطعة، إلى جانب الأسلحة الفتاكة، خلال عمليات هي، في الواقع، مشروعة بغرض استعادة النظام العام والتفتيش على مشتبه فيهم واعتقالهم في أركاهيي وفي بورت - أو - برانس في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وثمة أدلة تشير أيضا إلى أن الشرطة تلجأ إلى تخويف السكان. وأجرت المفتشية العامة للشرطة الوطنية والبعثة تحقيقات بشأن شريط فيديو نشر في وسائط التواصل الاجتماعي يعرض مشهدا يعامل فيه ضباط من الشرطة الوطنية رجلين معاملة سيئة جدا. وتقوم المفتشية العامة بالمتابعة عن طريق إصدار توصيات واتخاذ تدابير تصحيحية. وعلى الرغم من وجود إطار معياري واضح، فإن التحقيقات التأديبية والقضائية بشأن ادعاءات باستخدام الشرطة الوطنية غير المشروع للقوة لا تزال محدودة. ولئن اضطلعت المفتشية العامة بالرد على طلبات رسمية، فإنها تلكأت في فتح تحقيقات تلقائية.

٣٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نظرت لجنة حقوق الطفل في تقريري هايتي الدوريين الثاني والثالث عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/HTI/2-3). وتناولت على وجه الخصوص المسائل المتعلقة بأطفال الآباء والأمهات المحتجزين، والاتجار بالأطفال، وحالات استغلال الأطفال في الجنس التجاري من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة ملاحظاتها الختامية في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٣٥ - ولئن عُدَّ استغلال الأطفال جريمة بموجب التشريعات الوطنية، فإن ممارسة تسخير الأطفال للعمل في المنازل (’restaveks‘ (الغلمان)) واسعة الانتشار؛ ووفقا لدراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ٢٠١٥، يسخر أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ طفل لهذا العمل، ويتعرض الكثيرون منهم للاعتداء الجسدي والعاطفي والجنسي. وتوصي لجنة حقوق الطفل بأن تجرّم هايتي هذه الممارسة التي لم يلاحق أي أحد بها قضائيا حتى الآن.

خامسا – الدعم المؤسسي وتعزيز سلطة الدولة

٣٦ – تواصل البعثة عملها بالتعاون الوثيق مع وزارة الداخلية والحكم المحلي لدعم اللامركزية والحكم المحلي، في إطار التحضيرات للعُمَد وأعضاء المجالس المنتخبين حديثا المتوقع أن يستلموا مهامهم في عام ٢٠١٦. ودأبت السلطات البلدية على إظهار قدرتها على مواجهة الاضطرابات السياسية على الصعيد الوطني. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تمكنت جميع البلديات البالغ عددها ١٤٠ بلدية من إعداد ميزانياتها الخاصة، ووضعت الغالبية العظمى خطط عمل تكميلية، وقادت آليات محلية لتنسيق التصدي للكوارث.

٣٧ – وقدمت البعثة الدعم للبلديات بغية تحديث دليل العُمد وميزانية البلديات وكذلك مسح أكثر من ثلثي ما يقارب من ٠٠٠ ٣٠ من الممتلكات في لي كاي (الجنوب) وجيريمي (غراند آنس)، بإجراء تحقيق بشأن ضباط من وزارة الداخلية والحكم المحلي في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومن خلال تشغيل نظام جديد للإدارة المالية الرقمية. وقدمت البعثة أيضا الدعم فيما يتعلق بتدريب ١١٤ موظفا من موظفي البلديات الرئيسيين من ١٦ بلدية مختلفة في مقاطعات الشمال والشمال الشرقي على التخطيط والمحاسبة وإدارة التراعات ومراعاة المنظور الجنساني. ويجري حاليا تكرار هذا التدريب نفسه في ١١ بلدية في الجنوب. وفي غضون ذلك، تواصل البعثة الدعوة إلى توفير الحماية والضمانات القانونية للعاملين الرئيسيين في البلديات.

٣٨ – وركزت مشاريع الأثر السريع التي يصل مجموع المبالغ المستثمرة فيها ٩٦٩ ٤٤٥ ٢ دولارا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على إعادة تشييد مباني المحاكم ومراكز الشرطة المحلية وتوفير الإنارة العامة. وأمنت المشاريع أيضا سبل كسب الرزق وتوفير مياه الشرب النظيفة لما عدده ٠٠٠ ٥٠٠ مستفيد ومكافحة الكوليرا.

٣٩ – وبناء على طلب من رئيس الوزراء، قدمت البعثة الدعم للمجلس الانتخابي المؤقت لتنظيم ٨٢ منتدى في مرحلة ما قبل الانتخابات مع السلطات المحلية والأحزاب السياسية والمرشحين، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية والشبابية، ووسائط الإعلام المحلية في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، مع أكثر من ١٠٠ من منظمات المجتمع المدني في كل مقاطعة.

سادسا – آخر المستجدات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية

ألف – الأنشطة المضطلع بها في مجال العمل الإنساني

٤٠ – على الرغم من أن الحالة الإنسانية لا تزال معقدة، فإن انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية من ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وفقا لنظام التتبع المالي الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، يقوض قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للحكومة والمجتمع المدني لتوفير الإغاثة.

٤١ – وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن الاشتباه في إصابة ٠٤٥ ٣٦ حالة بالكوليرا ووفاة ٣٢٢ شخصا. وتتجاوز هذه الأرقام الحالات البالغ عددها ٣٨٨ ٢٧ حالة التي اشتُبه في إصابتها بالكوليرا وأبلغ عنها في عام ٢٠١٤. بيد أن الربع الأخير من عام ٢٠١٥ سجل أقل معدل لتفشي المرض منذ بداية الوباء بمجموع من الحالات بلغ ٠١٨ ١٣ حالة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٤٤٤ ١٨ حالة للفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وقد سمح تحسين المراقبة والإنذار المبكر والاستجابة المنسقة من السلطات الهايتية والأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين بعكس اتجاه الزيادة في عدد الحالات.

٤٢ – وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا التي يشارك في رئاستها وزير الصحة وممثلتي الخاصة. ودعا المشاركون إلى المضي في الاستراتيجية الوطنية بشأن الكوليرا، التي تجمع بين التصدي السريع لحالات تفشي الوباء مع استمرار الاستثمار في المياه والصحة والهياكل الأساسية للصرف الصحي. وتولي السلطات الهايتية لهذه الاستراتيجية الأولوية فيما يتعلق بجميع الأمراض المعدية والمنقولة بالمياه. ولكن التمويل المقدم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الكوليرا ومواصلة التصدي للحالات آخذ في الانخفاض، وإن كان من الأولويات.

٤٣ – وأدت ثلاث سنوات من الجفاف، إضافة إلى ظاهرة النينيو في عام ٢٠١٥، إلى تفاقم الفقر والجوع لدى الكثير من الأسر المعيشية. واستنفدت الاستراتيجيات المعيشية وآليات التكيف البديلة. واستنادا إلى نتائج تقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ التي أجراها كل من برنامج الأغذية العالمي والحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يعاني ١,٥ مليون هايتي الآن بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وهو عدد يمثل أكثر من ضعف العدد المسجل منذ ستة أشهر. وكشفت دراسة حديثة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومة في بعض المناطق أن معدلات سوء التغذية أعلى من مستويات الطوارئ.

وانخفضت محاصيل ربيع عام ٢٠١٥ التي تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الإنتاج الوطني السنوي، إلى أقل من المتوسط مع تسجيل خسائر تصل إلى ٧٠ في المائة في بعض المناطق. وبدون نزول أمطار في موسم الربيع لعام ٢٠١٦، سيخسر المزارعون موسم حصادهم الثالث على التوالي الذي يعولون عليه عادة لإعالة أسرهم.

٤٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استمرارية المسألة المتعلقة بوضع الأشخاص من أصل هايتي والهايتيين الذين يعيشون في الجمهورية الدومينيكية. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من ٠٠٠ ٦٩ شخص من العائدين إلى أراضي هايتي؛ حيث سُجّل ٤٠٤ ٤٢ أشخاص في فئة العودة التلقائية، و ٧٤٧ ١٥ شخصا من المرحلين بصفة رسمية.

٤٥ - وتظل حالة العديد من العائدين صعبة، نظرا لعدم كفاية الطاقة الاستيعابية، والموارد المؤسسية والمالية المحدودة على الجانب الهايتي من المنطقة الحدودية، والتوترات في المجتمعات التي تعيش في المناطق الحدودية والتي أدت إلى إنشاء مستوطنات عشوائية. وفي منطقة آنس - آ - بيتر (الجنوب الشرقي)، استوطن ٢٠٣ ٢ من الأشخاص المسجلين في ستة مخيمات مؤقتة في ظروف قاسية، مما دفع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان إلى حث السلطات الهايتية على اتخاذ خطوات فورية لتحسين الظروف المعيشية. وأكد تقييم مشترك بين الوكالات بشأن أوجه الضعف أجري في الآونة الأخيرة الحاجة الملحة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، حيث ينبغي التركيز على المساعدة القانونية وإمكانية الحصول على الماء النقي والغذاء والأدوية. واضطلعت البعثة واليونيسيف، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، بالرصد والمساعدة في حالات ترحيل القصر غير المصحوبين بذويهم من الجمهورية الدومينيكية. وفي غضون ذلك، تنظر المنظمة الدولية للهجرة في الخيارات المتعلقة بإعادة التوطين.

٤٦ - ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، بعد ست سنوات من زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لا يزال ٧٢٠ ٥٩ فردا مشردين داخليا في ٣٧ موقعا ومستوطنات تشبه المخيمات في هايتي، وفي ظروف غير مستقرة في كثير من الأحيان. وفي الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أفضت برامج العودة التي تقدم إعانات لتسديد الإيجار إلى إغلاق ١٠ مواقع وإعادة توطين زهاء ٥٧٨ أسرة معيشية مشردة داخليا. والتمويل متاح لإعادة توطين كل الأسر المشردة داخليا البالغ عددها ٠٠٠ ٧ أسرة ما زالت تعيش تحت الخيام وفي مآوٍ غير مستقرة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وذلك على أساس طوعي.

باء – الأنشطة المضطلع بها في مجال التنمية

٤٧ – تؤثر الأزمة السياسية الحالية في الإنفاق على التنمية. وفي ظل عدم وجود حكومة قادرة على التعهد بالتزامات مالية، تأثرت كل من عمليات الإقراض الدولية وبرامج التنمية سلبا. ومع ذلك، واستنادا إلى توصيات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية التي زارت هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، بدأت عملية وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيستمر طوال عام ٢٠١٦ بالتشاور مع السلطات الوطنية التي من المتوقع أن تتمخض عنها العملية الانتخابية الجارية، والمجتمع المدني، والشركاء التقنيين والماليين الدوليين.

٤٨ – وتوضح الأرقام الأولية بلوغ النمو الاقتصادي في السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر نسبة ١,٧ في المائة فقط. وتعكس هذه النسبة أثر الاضطرابات السياسية، والجفاف وانخفاض الإنتاج الزراعي، وتباطؤ الاستثمار العام بسبب انخفاض تدفقات المانحين، ولا سيما من برنامج اتفاق النفط الكاريبي. وبلغت معدلات التضخم أرقاما عشرية، يقودها ارتفاع بنسبة ٢٠ في المائة في أسعار الأغذية المنتجة محليا. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تهدف السياسة الاقتصادية للبلد إلى تحقيق استقرار الحالة، مع إبقاء الحكومة للإنفاق عند أدنى حد والمحافظة على أوضاع نقدية صارمة، ولكن على حساب استمرار فقدان الاحتياطيات من النقد الدولي. وأدت المضاربة على عملة الغورد، ولا سيما بالنظر إلى تدهور المناخ السياسي، إلى انخفاض بنسبة ١٥ في المائة في سعر العملة منذ أواخر أيلول/سبتمبر.

٤٩ – وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل بشأن القضايا الاجتماعية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل. ووقّعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والحكومة وجماعات المجتمع المدني العاملة مع الشباب على ميثاق تعهدات بإشراك الشباب في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. واضطلع أيضا فريق الأمم المتحدة القطري بالدعوة من أجل حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، وبرامج لمكافحة العنف الجنساني، وإصلاح السياسة التعليمية في هايتي.

سابعا – تركيز الأنشطة والتخطيط الاستراتيجي

٥٠ – تعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن ”خطة انتقالية“ مشتركة تحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وتحدد خارطة طريق لانسحاب البعثة تدريجيا من المهام التي يمكن أن تضطلع بها حكومة هايتي أو الشركاء الآخرون. وبوصفه عملا مشتركا بشأن أوجه التقدم في الخطة الانتقالية،

فإنه سيفيد أيضا بعثة التقييم الاستراتيجي التي طلب مني مجلس الأمن أن أوفدها (انظر القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)) من أجل تقديم توصيات إلى المجلس بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي.

٥١ - وتسترشد الخطة الانتقالية بتحليل للحالة وتقييم للقدرات المؤسسية. ويهدف تحليل الحالة إلى إنشاء فهم متبادل للبيئة التشغيلية التي تسترشد بها تدخلات الأمم المتحدة في مجالي التخطيط والبرمجة، بينما يتمثل تقييم القدرات المؤسسية في تحليل التقدم المحرز صوب تعزيز قدرات هايتي المؤسسية من حيث صلتها بالأنشطة التي صدر بها تكليف، مع التركيز بشكل خاص على تطوير الشرطة، وبناء القدرات في مجالات الانتخابات وسيادة القانون/حقوق الإنسان والحكم الرشيد. ويقيّم تحليل القدرات المؤسسية أيضا مستوى استدامة المؤسسات الرئيسية ويضع توصيات بشأن تقديم الدعم مستقبلا لكفالة تولي زمام الأمور على المدى الطويل على الصعيد المحلي. وفي ظل غياب معايير خاصة بنوع الجنس، فقد أولي اهتمام خاص بإدراج تحليل جنساني في كل عنصر من عناصر الخطة الانتقالية.

٥٢ - وفي إطار التخطيط للمرحلة الانتقالية، نُشر في تشرين الأول/أكتوبر فريق تابع لمركز التنسيق العالمي لسيادة القانون بغية تحديد خطة عمل مشتركة وترتيبات التوظيف والعمل اللازمة لإنشاء برنامج مؤقت تكامل في عام ٢٠١٦ من أجل دعم سيادة القانون وجهازي الشرطة والقضاء. وسيتيح هذا البرنامج المتكامل المشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري زيادة الكفاءة والإعداد لنقل الأنشطة نقلا سلسا عند الاقتضاء.

٥٣ - ومن أجل دعم الشرطة الوطنية، تزمع البعثة تركيز جهودها على تنفيذ الخطة الخمسية الحالية وعلى وضع خارطة الطريق لتنفيذ خطة الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وفي ضوء زيادة قدرات الشرطة، سيركز الدعم الدولي والدعم الذي تقدمه البعثة على بناء القدرات، بما يشمل التدريب المتقدم والمتخصص المستمر، ولا سيما على المبادرات الرامية إلى خفض معدلات الجريمة في المناطق الهشة باتباع نهج مجتمعي. ويتوقف نجاح عملية الانتقال على استمرار الدعم الذي تقدمه البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، من خلال نشر أفراد أكفاء من ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة.

ثامنا - السلوك والانضباط

٥٤ - تمشيا مع المبادرات المبينة في تقريري عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/70/729)، شكلت البعثة فرقة عمل مكرسة لهذا الغرض وتواصل بذل جهودها الرامية إلى إذكاء وعي الموظفين بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء هاتين المسألتين.

وتواصل البعثة أيضا إجراء عمليات تقييم المخاطر الرامية إلى تحديد ومعالجة العوامل المؤدية إلى الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعلاوة على ذلك، أنشأت البعثة آلية مجتمعية للإبلاغ عن أعمال سوء السلوك وعن الاستغلال والإيذاء الجنسيين التي يُزعم أن أفرادها ارتكبوها.

تاسعا - الجوانب المالية

٥٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٩/٦٩، مبلغ ٣٨٠,٤ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥٦ - وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٩١,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٥٧٢,٤ ٣ ملايين دولار.

٥٧ - وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - لقد أحرزت هايتي، شعبا وحكومة، تقدما مشهودا في تحقيق الاستقرار السياسي، رغم ما واجهته من تحديات كبيرة، بما فيها الدمار الذي تسبب فيه زلزال عام ٢٠١٠. ومما يدعو للأسف حالة انعدام اليقين المؤسسي والانتخابي السائدة حاليا. بيد أن فترات عدم الاستقرار، مهما كانت مؤسفة، تظل احتمالا واردا في جميع الأنظمة السياسية. وستوفر قدرة الجهات الفاعلة الهايتية على تجاوز حالة انعدام اليقين السياسي الراهنة إشارة واضحة على تقدم البلد من حيث الاستقرار السياسي وترسُّخ الثقافة الديمقراطية.

٥٩ - وعلى الرغم مما تبذله المؤسسات الهايتية من جهود لإجراء الانتخابات المؤجلة منذ فترة طويلة، فإنه لم تجر سوى جولتين من أصل ثلاث جولات انتخابية مقررة. وفي إثر عملية الاقتراع التي جرت في ٩ آب/أغسطس، والتي شابتها بعض حوادث العنف المحلية، أسفرت عملية الاقتراع التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، في جو سلمي نسبيا، عن انتخاب ١٤ عضوا في مجلس الشيوخ و ٩٢ نائبا في مجلس النواب. وفي غضون ذلك، استمرت لعدة أشهر التوترات السياسية والأمنية، التي فاقمتها ادعاءات بحدوث غش، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية. وباستثناء المرشح الموالي للحكومة الذي فاز بالجولة الأولى، فقد انتقد

العملية الانتخابية مرشحو الرئاسة من المعارضة والمجتمع المدني، على حد سواء. وفي المقابل، أدى جميع المنتخبين من المرشحين في الانتخابات التشريعية، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي، اليمين الدستورية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حيث شكلوا الهيئة التشريعية الخمسين بعد مرور عام على عدم وجود برلمان عامل في البلد.

٦٠ - وقد أدى تصاعد حدة التوترات المتصل بادعاءات حدوث حالات غش إلى قيام المجلس الانتخابي المؤقت بإرجاء الجولتين الانتخابيتين الثالثة والأخيرة، بما في ذلك جولة السباق الرئاسي، مرتين كانت آخرهما إلى أجل غير مسمى بسبب تزايد المخاوف الأمنية. وقد أوصل هذا المأزق السياسي البلد إلى حافة فراغ سدة الحكم، وهو أمر حال دونه الاتفاق الذي تم التوصل إليه، في ٥ شباط/فبراير، بين الرئيس المنتهية ولايته، مارتيلي، ورئيسي غرفتي البرلمان، قبل انقضاء الفترة الرئاسية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦. ويوفر الاتفاق، الذي يجسد روح الدستور، خارطة طريق لضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة عن طريق انتخاب البرلمان لرئيس مؤقت للبلد لفترة انتقالية مدتها ١٢٠ يوما، وتعيين رئيس للوزراء، واستكمال العملية الانتخابية. وطوال هذه الفترة، ما فتئ كل من ممثلي الخاص والأمانة العامة وسائر أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يستخدمون مساعيهم الحميدة لدعم المفاوضات بين الجهات الفاعلة الوطنية. ويعد ذلك شهادة على التزام المجتمع الدولي إزاء هايتي.

٦١ - والآن، وبعد التوصل إلى اتفاق يهدف إلى اجتناب حدوث فراغ في سدة الحكم، فإني أجدد دعوتي إلى جميع الجهات الفاعلة الهايتية أن تواصل العمل معا مسترشدة بروح دستور هايتي، وأن تنفذ الاتفاق المبرم في ٥ شباط/فبراير، وأن تجد حلولا هايتية للمشاكل الهايتية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين إلى القيام فورا، وبنية حسنة، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة إكمال العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥. ومع انتخاب الرئيس المؤقت، في ١٤ شباط/فبراير، وتعيين رئيس للوزراء، بات لزاما على جميع مؤسسات البلد، بما يشمل الرئيس المؤقت، أن تكفل تنفيذ أحكام الاتفاق تنفيذا كاملا يتحلى بروح الوفاق ذاتها ويكون وفقا للأطر الزمنية المتفق عليها. وأرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس المؤقت حتى الآن لكفالة تعيين رئيس للوزراء وبالجهود الموازية الرامية إلى تنشيط أعمال المجلس الانتخابي المؤقت. والإسراع بتجديد المجلس الانتخابي المؤقت هو شرط مسبق لا غنى عنه لإكمال الانتخابات بطريقة تتجلى فيها إرادة الشعب. وبوجه أعم، فإن استمرار التزام جميع أصحاب المصلحة السياسيين بالتوصل إلى حلول توافقية هايتية لمشاكل البلد هو أمر أساسي لضمان وحدة البلد واستقراره في الأجل الطويل.

٦٢ - وأود أن أشدد على ضرورة أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة بضبط النفس. وأدعو ناخبيهم إلى التصرف بروح المسؤولية بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار خلال هذه الفترة الانتقالية الحساسة. وقد تمكنت هايتي من الحفاظ على بيئة سلمية إلى حد كبير رغم التوترات المرتبطة بالوضع السياسي. بيد أن التقدم المحرز حتى الآن ما زال هشا وقابلا للتعرض إلى انتكاسات. وإنني أشيد بأداء الشرطة الوطنية، التي أنجزت عملها بنجاح خلال هذه الفترة وقلت حاجتها إلى مساعدة عنصري البعثة الشرطي والعسكري. وأرحب أيضا باستمرار جهود تجنيد ضباط الشرطة وتدريبهم، مما يعني أن هدف ضم ٠٠٠ ١٥ ضابط إلى صفوف الشرطة الوطنية سيكون سهل المنال أو أنه سيتحقق بنهاية عام ٢٠١٦.

٦٣ - إن هايتي ليس بوسعها أن تتحمل عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة الحالية التي تسودها اتجاهات اقتصادية سلبية تتسم بانخفاض النمو الاقتصادي وتراجع مستويات الاستثمار. وما زال البلد عرضة للأزمات الإنسانية، بما فيها الجفاف؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية لخدمات المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي؛ وتفشي أمراض الإسهال. وتخلف هذه الأزمات أثرا أكبر بكثير على ربع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، والمشردين من جراء زلزال عام ٢٠١٠ البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٩ شخص الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات المشردين داخليا والمستوطنات الشبيهة بالمخيمات، والعائدين إلى هايتي والمرحلين إليها. وإنني أحث على مواصلة الاهتمام بهذه القضايا، مع التركيز بوجه خاص على حالة انعدام الغذاء الناجمة عن اقتران الأثر الذي خلفته ثلاثة سنوات متتالية من الجفاف بظاهرة النينيو التي كانت قوية للغاية.

٦٤ - ومما يبعث على القلق الزيادة التي شهدتها حالات الإصابة بالكوليرا في عام ٢٠١٥. وإنني أؤيد الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لمكافحة الكوليرا وجميع الأمراض المعدية والمنقولة بالمياه، من خلال الجمع بين التصدي السريع للأوبئة والاستثمار المستمر في الهياكل الأساسية لخدمات المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي. ومما يبشر بالخير انخفاض معدل حالات تفشي هذا الوباء في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. غير أن انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية يحد من قدرة الأمم المتحدة على مساعدة السلطات الهايتية في ما تبذله من جهود. فالقضاء على هذا الوباء ليس أمرا ممكنا فحسب، وإنما ضرورة حتمية، وإنني أناشد الدول الأعضاء أن تدعم الجهود المبذولة.

٦٥ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار بطء وتيرة التقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. فعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة، مثل وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية وتنفيذ نظام استدعاء القضاة وجلسات الاستماع الفورية، فإن العديد من أوجه القصور في النظام القضائي ما زالت تؤثر على حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة وظروف احتجاز إنسانية. وأدعو السلطات إلى إجراء الإصلاح القانوني من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية المناسبة. وأحثها على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد من أجل كفالة تحقيق العدالة وإعمال حقوق الإنسان للشعب الهايتي وحمايتها. ويظل ذلك عنصرا حاسما لتوطيد الاستقرار في البلد.

٦٦ - وبالنظر إلى عدم اليقين السياسي السائد حاليا في هايتي، أقترح إجراء تقييم استراتيجي، على النحو الذي نصّ عليه مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، في أعقاب إكمال مسيرة العملية الانتخابية المنقطعة. ويحدوني الأمل في أن تكتمل هذه العملية بسلام وفي غضون الأطر الزمنية المحددة في اتفاق ٥ شباط/فبراير وأن تتيح إجراء تقييم إيجابي من شأنه أن يؤدي إلى تطور هام في وجود الأمم المتحدة في هايتي. وإنني أعتزم، واضعا في اعتباري التطورات الجارية على أرض الواقع، تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل البعثة قبل انتهاء ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة، ساندرا أونوريه، على ما قدمته من خدمات لدعم هايتي في هذه المرحلة الحرجة. وأود أيضا أن أشكر كل امرأة ورجل في البعثة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء على استمرار تفانيهم والتزامهم بتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. وأود أيضا أن أحيي ذكرى قائد القوة الراحل بالبعثة، الفريق جوزيه لويز جابوراندي جونيور.

المرفق الأول

التقدم المحرز في تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١ - ترد أدناه معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تعزيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على النحو المبين في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139).

تطوير الشرطة

٢ - من المتوقع أن تتخرج الدفعة السادسة والعشرين للشرطة الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وحالياً، ما زال في المدرسة ١ ٤٨٩ طالباً من العدد الأولي البالغ ١ ٥٠٦ طلاب، بمن فيهم ١٨٦ امرأة. وقد استمرت عملية استقدام الدفعة السابعة والعشرين، وخضع ٧ ٧١٤ من المتقدمين، ومنهم ١ ٠٨٤ امرأة، لاختبارات بدنية، وأُجريت معهم مقابلات.

٣ - وتواصل أكاديمية الشرطة الوطنية، بدعم من الجهات المانحة الدولية، تنفيذ برنامج تدريب الموظفين التنفيذيين لمدة عامين إضافيين (٢٠١٥-٢٠١٧). ووضعت أيضاً خطة استراتيجية للأكاديمية (٢٠١٥-٢٠١٨). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تخرج ما مجموعه ٣١ مفوضاً من الدفعتين الثالثة والرابعة من الأكاديمية.

٤ - وأصبح مشروع مركز الاتصالات الهاتفية في حالات الطوارئ "١١٤"، الذي قُدرت تكلفته بمبلغ إجمالي قدره ١١ مليون دولار، جاهزاً للعمل. وبدعم من الجهات المانحة الدولية، تولى المركز تركيب ١٥ محطة اتصالات في المقاطعة الغربية، التي تشهد أعلى معدل للجريمة في البلد.

٥ - وتم تشييد أو ترميم ما مجموعه ١٢ مبنى من مباني الشرطة الوطنية، وإضافة ١٦١ من المركبات والدراجات النارية وزورقين سريعين إلى أسطول النقل للشرطة الوطنية، وكان ذلك إما بتبرعات من الجهات المانحة المساهمة وإما بتمويل من الحكومة الهايتية. وقد أنشئت لجنتان تقنيتان لمراجعة الحسابات وتسجيل جميع العمليات اللوجستية لوضع التوقعات اللوجستية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وتحسين نظام المشتريات.

٦ - وتواصل التدريب المتخصص لوحدات مكافحة الشغب، ولا سيما خارج المنطقة الحضرية الكبرى، حيث قام مدربو الشرطة الوطنية بتدريب ١٢٣ من ضباط الشرطة تحت

إشراف شرطة الأمم المتحدة. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين، وفرت البعثة التدريب لـ ١٥٠ من ضباط الشرطة القضائية في مجالات التحقيقات الجنائية، وحقوق الإنسان، وإدارة مسرح الجريمة، والقانون الجنائي، وتقنيات المقابلات/الاستجواب، وعلم المقذوفات. وتلقى ٤٣ ضابطاً آخر من ضباط الشرطة تدريباً متخصصاً في إجراء المقابلات مع الأطفال والتحقيقات في الجرائم الجنسية.

٧ - وشملت مسألة تنمية القدرات المتخصصة داخل نظام السجون وضع مشروع للسياسات الصحية في السجون؛ ووضع خطة عمل لمديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛ ومواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛ وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي في ثلاثة سجون؛ ووضع واعتماد إجراءات مختلفة في السجون (مثل خطط الطوارئ، والقوائم المرجعية الأمنية)؛ وتدريب كبار المسؤولين في مديرية إدارة السجون على تطبيق السياسات والتوجيهات؛ وبرامج بناء القدرات في إدارة السجون؛ وتوحيد سجلات السجناء؛ وتقديم الدعم لمكافحة الكوليرا والسل؛ ورصد بناء أربعة سجون جديدة.

٨ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، دخلت حيز النفاذ ميزانية الشرطة الوطنية للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ التي وضعتها اللجنة المشتركة مع البعثة. ويتضمن المبلغ المخصص والبالغ قدره ٢١٢,٩ مليون دولار زيادة تبلغ نسبتها ٧ في المائة وتعزى أساسا إلى زيادة في المرتبات تتراوح نسبتها بين ٦ و ١٠ في المائة وإلى إدماج ١ ٥٠٠ شرطي جديد.

بناء القدرات الانتخابية

٩ - إثر انتخابات ٩ آب/أغسطس، ووفق الجدول الزمني الانتخابي الذي نُشر في آذار/مارس ٢٠١٥، نظم المجلس الانتخابي المؤقت الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية والجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والبلدية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بهذه الانتخابات، نفذ المجلس الانتخابي المؤقت التوصيات التي أسفرت عن إدخال تحسينات كبيرة في عملياته، وفي تدريب العاملين في مراكز الاقتراع، وتوعية الناخبين. ونتيجة لذلك، خلصت بعثتا الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية لمراقبة الانتخابات إلى أن انتخابات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قد تحسنت بقدر كبير، مقارنة بالجولة الأولى، وأنها نُظمت بكفاءة. ومع أن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لم تنظم، فقد أدى أعضاء البرلمان الجدد اليمين في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على النحو المقرر دستوريا.

١٠ - وقدمت البعثة الدعم للشرطة الوطنية في تنفيذ التغييرات اللازمة لانتشارها لأغراض الانتخابات استعدادا لإجراء الانتخابات التي لم يُبت في موعدها بعد. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر ٧ ٣٥٧ من ضباط الشرطة الوطنية، بما في ذلك نشر ٢ ٠٥٠ ضابطاً في إطار تعزيزات أتت من بورت - أو - برانس، إلى جانب ١٩٤ مركبة إضافية و ٤٢٧ دراجة نارية أخرى لاستكمال موارد النقل. ونظم مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية حملة كبيرة للتوعية بدور ضباط الشرطة أثناء الانتخابات وأوفد فريقاً إلى كل مقاطعة لرصد الأداء. وخلال الجولة الأولى للانتخابات، فقد سبعة أشخاص حياتهم، وأُصيب ٢٥ شخصاً؛ بينما شهدت الجولة الثانية إصابة ثلاثة أشخاص وعدم وقوع قتلى. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، تضرر ٢٠٢ من مراكز الاقتراع من جراء العنف واضطرت إلى الإقفال إما بصورة جزئية أو مؤقتة أو دائمة، بالمقارنة مع تضرر ٣٣ مركزاً في تشرين الأول/ أكتوبر، ومركزين في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أثناء توزيع المواد الانتخابية.

١١ - وتحقق جزئياً التقيد بالقيود الزمنية لإجراء الانتخابات الدستورية، وكان ذلك بتنصيب أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ المنتخبين حديثاً وفقا للدستور. ولم يسمح تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بتنصيب رئيس جديد في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٦، وهو التاريخ المقرر بموجب الدستور.

١٢ - ولن يكون إنشاء مجلس انتخابي دائم ممكنا إلا عندما تُعقد جميع فروع السلطة الثلاثة وتبدأ عملها لتسمية ممثليها الذين سيعينون بموجب مرسوم رئاسي.

١٣ - وكانت حكومة هايتي من أكبر المساهمين في صندوق التبرعات المشترك الذي أنشأه البرنامج الإنمائي للعمليات الانتخابية (٢٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ٣٦ في المائة). ومراعاةً منها للنفقات الانتخابية المتصلة بالأمن (٩ ملايين دولار) ولعمل المجلس الانتخابي المؤقت (٦ ملايين دولار)، زادت هايتي إلى حد كبير من حصتها لتمويل العمليات الانتخابية منذ عام ٢٠١٠.

١٤ - وقد اكتمل نقل المعارف من كلٍ من البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الانتخابي المؤقت بالاقتران مع تركيز الجهود على زيادة القدرات الوطنية في مجالات التخطيط والتنسيق وصنع القرار، وأُعطيت الأولوية للتدريب على شغل وظائف رئيسية في المجلس الانتخابي. وخلال الدورة الانتخابية الحالية، تولى المجلس الانتخابي المؤقت المزيد من المسؤوليات بشأن العمليات اللوجستية والتقنية بالمقارنة مع ما اضطلع به من أنشطة في عام ٢٠١٠، عندما تولت البعثة إدارة جميع الخدمات

اللوجستية. ومع ذلك، لا يزال الدعم في مجال النقل مطلوبا من كل من البعثة ومكتب خدمات المشاريع، وهناك حاجة مستمرة لتقديم دعم تقني للدورة الانتخابية المقبلة.

١٥ - ووضعت الشرطة الوطنية، بالتنسيق مع البعثة، خطة أمنية متكاملة للانتخابات. وأدت التعديلات التي أُدخلت في أعقاب انتخابات آب/أغسطس إلى تحقيق أداء إيجابي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. واضطلعت الشرطة الوطنية بدور رئيسي في منع نشوب نزاعات قبل الانتخابات وبعدها وقد ألقت القبض على مرتكبي أعمال العنف والتخريب والمحرضين عليها. ورفعت إدارة انتخابات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى حد كبير من معنويات أفراد الشرطة الوطنية وزادت كثيراً من ثقتهم في أنفسهم، مما أثبت قدرتها على ضمان إجراء عملية انتخابية سلمية بأدنى قدر من الدعم من البعثة.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٦ - نظم المجلس الأعلى للقضاء دورة دراسية عن كفاءة إدارة الإجراءات القضائية. وأذن الجهاز التنفيذي بتجديد فترة ولاية القضاة العاملين وبتعيين ٨٠ قاضيا جديدا. وقدمت لجنة التحقق المشتركة ٤٧ تقريراً من التقارير المتعلقة بالتحقيقات. وتقدم البعثة الدعم القانوني والتقني واللوجستي والمالي لهذا العمل، وكذلك لآليات وإجراءات تقييم القضاة.

١٧ - وفي الوقت الحالي، تمثل النساء في السلطة القضائية نسبة تقل عن ١٠ في المائة. وليس هناك سوى قاضية واحدة معينة للمحكمة العليا ومساعدة واحدة للمدعي العام. وفي مسعى لمعالجة الخلل القائم منذ أجل طويل بين الجنسين، أصبح الصف الحالي في أكاديمية القضاة يضم ٣٣ متدربة، وهو ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الصف.

١٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أنجز البرنامج الإنمائي استعراضاً مؤسسياً شاملاً للمحكمة العليا للمحاسبة والمنازعات الإدارية، مع خطة متابعة تفصيلية لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. غير أن تمويل هذا العمل لم يُضمن بعد. ومن المتوقع أن يتوافر بعض الدعم المالي والبرنامجي من ميزانية البعثة في إطار البرنامج المؤقت المقترح والمشترك لسيادة القانون للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوةً على ذلك، انتُخب رئيس جديد للمحكمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وتتوقع البعثة زيادة عملها مع رئيس المحكمة بمجرد انتهاء الفترة الانتخابية.

١٩ - وفرغت اللجنة التقنية المشتركة والمكلفة بإصلاح نظام العقوبات من صياغة قانون الإجراءات الجنائية الذي قدمته اللجنة الرئاسية المعنية بإصلاح نظام العدالة إلى الجهاز التنفيذي.

٢٠ - وقدمت البعثة الدعم لمكاتب المساعدة القانونية في كل من كاب هاييسيان ولي كاي، مما أدى إلى معالجة ٨٣٣ قضية؛ وكانت ٤٠ في المائة من هذه القضايا مغلقة، مما أدى إلى إصدار القرار بالبراءة في ٢٢٤ حالة. وفي بورت - أو - برانس، جهزت المكاتب المدعومة الخمسة ٣ ١٢٥ قضية، مما أدى إلى الإفراج عن ١ ١٥٧ شخصاً وإغلاق ما نسبته ٥٧ في المائة من القضايا.

٢١ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أخذت البعثة تقدم الدعم إلى مكتب أمين المظالم في هاييتي من خلال تعيين خبير دولي في المكتب يتولى مسؤولية تقديم توصيات بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وأقر المكتب تقريراً مؤقتاً يتضمن توصيات، وكان التقرير قد قُدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٢ - وما تزال المخصصات المالية من ميزانية الدولة تقل عن الاحتياجات التشغيلية للمكتب، وفقاً لما أوصت به جهات تشمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، مما حال دون إنشاء وحدة لحماية المرأة.

٢٣ - وبدعمٍ من البعثة، وصل عدد ضباط الشرطة الحائزين على شهادة ٤١٨ ٧ ضابطاً. ويجري حاليا فحص ٢٩٢ ٢ ضابطاً آخر.

٢٤ - وتلقت المفتشية العامة للشرطة ٢٧٥ شكوى، وأجرت ٣٠٣ تحقيقات وقدمت إلى المدير العام ٢٤٦ تقريراً مشفوعاً بتوصيات تقضي بفرض جزاءات.

٢٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع المدير العام للشرطة الوطنية الأمر التوجيهي المتعلق بالشؤون الجنسانية الذي يضفي طابعاً رسمياً على ولاية وهيكل هيئة التنسيق الوطنية لشؤون المرأة والقضايا الجنسانية والعنف الجنسي. وقد مثل ذلك الخطوة الهامة الأولى نحو تنفيذ سياسة جنسانية في الشرطة الوطنية.

المسائل الرئيسية في مجال الحوكمة

٢٦ - لقد تحسنت قدرة سلطات البلدية وسلطات المقاطعات على تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية الأساسية، حيث تمكنت جميع البلديات البالغ عددها ١٤٠ بلدية من تطبيق الإجراءات المالية المتعلقة بوضع الميزانية. وقد وضع برنامجان تجريبيان جديدان على مستوى البلديات يتعلقان بأدوات التعبئة المالية والنظم الضريبية الرقمية. وقدرة السلطات على إدارة منتديات التنسيق بصورة مستقلة على مستويي البلديات والمناطق قد أحرزت تقدما، وتعقد شهريا اجتماعات للتصدي للكوارث.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦

	ضباط شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الأرجنتين	١	٨		
بنغلاديش		٩	٨٦	٢١٣
بنن	١	٥٤		
البرازيل		٥		
بوركينا فاسو	١٠	٤٥		
بوروندي	١	١		
الكاميرون	١٤	٥		
كندا	١٧	٦٤		
تشاد		٨		
شيلي	١	١٠		
كولومبيا	١	٤		
مصر		٢٧		
السلفادور		١٢		
إثيوبيا		٢		
فرنسا	١	٧		
غانا	١	٨		
غينيا		١		
الهند		١٥		٤٣٩
إندونيسيا	٢	٦		
جامايكا		١		
الأردن		٢٦		٣١٩
مدغشقر	٥	٢٦		
مالي	١	٩		
نيبال	٤	٣١	١٣	١٢٧
النيجر	٢	٢٤		
نيجيريا		٢		

البلد	ضباط شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
النرويج	١	١		
باكستان				١٤٠
باراغواي		١		
الفلبين	١	٢٥		
رومانيا	٤	٢٤		
الاتحاد الروسي	٢	٤		
رواندا	٢٩	٤	٢٥	١٣٥
السنغال		١٧	١١	١٤٩
صربيا		٤		
سلوفاكيا	١	٥		
إسبانيا		٣		
سري لانكا		١٣		
تايلند	٢	٥		
توغو	٢	١٩		
تونس		٣		
تركيا		٣٢		
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٢٢		
أوروغواي		٥		
فانواتو		١		
اليمن		٢٣		
المجموع الفرعي	**١٠٧**	**٦٢**	**١٣٥**	**١ ٥٢٢**
المجموع الفرعي، شرطة الأمم المتحدة: ٧٢٨				
المجموع الفرعي، الشرطة المشكلة: ١ ٦٥٧				
المجموع، ٢ ٣٨٥				

المرفق الثالث

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦)

البلد	ضابط الأركان		القوات		المجموع
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	
الأرجنتين		٦	٢٢	٤٤	٧٢
بنغلاديش		١		١١٠	١١١
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)		١			١
البرازيل[أ]		١٢	٢٥	٩٤٣	٩٨٠
كندا	١	٤			٥
شيلي		٤	١٢	٣٧٥	٣٩١
إكوادور		١			١
السلفادور				٤٤	٤٤
غواتيمالا		٢	٦	٤٦	٥٤
هندوراس				٤٧	٤٧
الأردن		٣			٣
المكسيك		٣		٣	٦
نيبال		٣			٣
باراغواي		١	٥	٧٧	٨٣
بيرو		٣	٨	١٥٢	١٦٣
الفلبين		٢	١٣	١٢٢	١٣٧
سري لانكا		٣			٣
الولايات المتحدة الأمريكية		٥			٥
أوروغواي		٥	١١	٢٢٩	٢٤٥
المجموع	**١**	**٥٩**	**١٠٢**	**٢ ١٩٢**	**٢ ٣٥٤**

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة وبالتالي فهو غير محسوب ضمن قوام القوة.